

السلطة الفردية في الدولة

د. حسام علي الحاج - كلية القانون - جامعة طرابلس / ليبيا

المقدمة :

تعتبر السلطة ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون ظاهرة سياسية، فقد عاشتها المجتمعات البشرية القديمة، واعتبرتها ضرورية؛ من أجل أمنها واستمرارها⁽¹⁾، دون أن تسأل عن يتولى زمام الحكم، فالجميع يريد البقاء؛ مهما كان شكل هذه البقاء. وباكتشاف الكتابة والقراءة، بدأ الإنسان يتساءل عن سر وجوده، وعن سر الكون الذي يعيش فيه، كما بدأ يتساءل عن طبيعة العلاقة بين من يحكم، ومن لا يحكم؟ من يملك، ومن لا يملك؟ مما أدى إلى التصادم والصراع بين الطرفين، فقامت حروب وثورات من أجل السلطة، ومن أجل الملك.

وبظهور الفكر الفلسفي، واتساع دائرة الوعي السياسي، وتقسيم العمل، تمكنت الفئة المحكومة من فرض مطالبها، ومن قلب موازين القوة لصالحها، حيث صارت ندا قويا للحكام؛ لمجابهة تعسفهم واستبدادهم.

وللحد من هذا التصادم، لجأ الطرفان إلى إيجاد صيغ وآليات لاقتسام السلطة، فابتكروا صيغة العقد الاجتماعي، والتي أخذت في التطور وصولاً إلى الدستور الذي توج بمنظومة قانونية؛ لحماية حقوق وحرريات الأفراد من تعسف السلطة.⁽²⁾ إلا أن هذه الصيغ لم تمنع من ظهور السلطة الفردية، كشكل ممارس من أشكال السلطة في الدولة، لهذا سوف يتناول هذا البحث هذه السلطة وعوامل ظهورها؛ وفقاً للآتي :

المطلب الأول : السلطة الفردية وأساسها القانوني.

المطلب الثاني : أسباب ظهور السلطة الفردية.

المطلب الثالث: أوجه السلطة الفردية ودرجاتها.

المطلب الرابع: السلطة الإقطاعية كنموذج للسلطة الفردية.

المطلب الأول - السلطة الفردية وأساسها القانوني :

السلطة الفردية هي تلك المتجسدة في فرد واحد يجمع في شخصه كل أدوات القدرة، بل -أيضا- كل تبرير للسلطة، بحيث يحمل في ذاته سنده، أو حقه في القيادة⁽³⁾،

ولاشك أن هذا الأمر راجع إلى ما يتمتع به هذا الشخص من (عبقرية، مهارة ، شجاعة، أو ثروة) ، والتي هي أساس سيطرته، لذلك تتجسد السلطة كليا فيه، فتأكد بقراراته، وتزول مع زواله(4).

وتقوم السلطة الفردية في بنائها القانوني على أساس نظام المملكة التي يحكمها القانون المطبق بين الأفراد فيما بينهم، وإن كان لا يمكن الجزم، أو تصور أن هذا القانون الأخير يفرض نفسه أيضا على الحكام ، وذلك لأن السلطة تمارس كما لو كانت ملكا خاصا للحاكم، وما القانون سوى أداة تعبير عن إرادته، أما الأشخاص فليسوا سوى أتباع يرتبطون به على أساس الولاء الشخصي والتبعية الفردية(5)، ويتجسد هذا الحكم في الكثير من الأنظمة الحالية كالملكية، والتي هي المثال التقليدي لهذا الشكل من السلطة(6) وكذلك الحال في بعض الدول العربية ذات النظام الجمهوري، فالحاكم لا يصل إلى السلطة بفعل أي قاعدة قانونية موضوعة سلفا، بل بفضل إرادته وقدراته الخاصة، لذلك تظل سلطته منطبعة وجودا وممارسة بطابعه الشخصي، فهو لا يستمد وظيفته من تفويض المحكومين، بل من امتلاكه حق ذاتي في الحكم، باعتبار أن هذه الوظيفة هي ملك خاص به(7).

ولقد ترتب على ذلك نتيجة في ظل الأنظمة الملكية ، ألا وهي أن الملك لا يمكن أن يخطئ، مثلما أن المالك لا يمكن أن يخطئ بحق الملكية الخاصة به، كما لا يمكن أن يتلاشى في وظيفته، بل العكس هو القائم بها، ولذلك تعد أحداث الحياة الخاصة للملك بالنسبة للمحكومين مناسبات عامة للفرح أو الحزن، كما أن سلطته أو بالأحرى إرادته لا تجد لها حدا أو قيادا، أي بمعنى ووفقا للمثل المشهور (أن ما يستمد من الذات لا يكون له حدود إلا من الذات نفسها) أي لا تقف أمامه أية حدود واقعية، ومن هنا يطرح التساؤل عن السبب الذي تظهر فيه هذه السلطة .

المطلب الثاني - أسباب ظهور السلطة الفردية :

تعددت العوامل والبواعث التي تدفع إلى ظهور السلطة الفردية، داخلية وخارجية، فردية وجماعية، ويمكن إجمالها في عناصر أساسية تتمثل في (احتكاك الجماعة وامتزاجها، التخصص الفردي والجماعي في الوظائف والمسائل الجماعية الكبرى، وأخيرا القابلية والاستعداد لدى كل من الفرد والجماعة لظهورها)، فلا تصبح السلطة فردية حقيقية؛ إلا عندما يشتد إيقاع حيوية الجماعة المقترن بمرحلة الاحتكاك بين الجماعات والاندماج بين الأقسام التي تكون المجتمعات ، مع ما يقابله من بروز

الاستعدادات الشخصية لبعض الأفراد، وتجسد السلطة ضرورة طبيعية لكل مجتمع يكون في بدايته مغلقاً، ثم يفتح، فيدخل في احتكاك مستمر مع جماعات أخرى⁽⁸⁾، ومن ثم يقيم معها علاقات منتظمة نتيجة الجوار أو المبادلات بل وحتى بسبب النزاعات، أي عن طريق العلاقات الاجتماعية السلبية و الإيجابية كافة ، والتي يمكن أن ينشئها هذا المجتمع مع المجتمعات الأخرى، مما يوفر للتاجر والمسافر والمحارب مناسبة للتعرف على عادات وتقاليد أخرى تختلف عن تلك التي يعيش فيها، ومع ذلك تحظى باحترام أصحابها، ولا مجال للجدال فيها⁽⁹⁾.

ويرى الدكتور أبوغرارة أن الواقع جزء من السلطة، فالحديث عن وحدة السلطة هو حديث نظري، وترجمة تعدد هذه السلطة أو وحدتها نتاج لما يتطلبه الواقع العملي⁽¹⁰⁾.

من هنا يثور التساؤل حول السلطة المباشرة، لأن الإنسان يكتنف إمكانية المقارنة والنقد، ومن ثم الحكم والتفضيل لما هو موجود في جماعته، وما هو موجود لدى الجماعات الأخرى، وبالنظر إلى التجربة التي يخترنها من تعدد الجماعات والمفارقات فيما بينها، يتشكل وعي الإنسان لفرديته، وتصبح منذئذ طرق العمل والتفكير ذات قيمة في نظره، إذ تفرض عليه قواعد عمل نابعة، لا من موافقتها للشرائع غير المكتوبة للسلطة الاجتماعية المباشرة، بل من تقديره هو بالذات بمدى نفعها، الأمر الذي يخلق المناخ الصالح لنمو الثقافة الفردية .

إن العلاقات الإيجابية لهذا الاحتكاك، والتداخل في التعامل، والتبادل السلمي تتطلب سلطة يمارسها فرد، أو أشخاص يحصلون على حق يعترف به الآخرون⁽¹¹⁾، كما أن العلاقات السلبية كالحرب تتطلب عملاً عسكرياً منظماً، سواء كان غزواً أو دفاعاً يتولاه قائد يكون أفضل المحاربين، أو من يحوز على رضا الألهة ، لذلك قيل إن نشوء السلطة الفردية كان ضرورة عسكرية اقتضتها ظروف الحروب، فعندما يستعر لهيبها، ويعلن على رأس الجماعة قائد له حق الطاعة والخضوع المطلق والامتثال من جميع أفراد تلك الجماعة، بحيث يملك سلطة عسكرية وسحرية ودينية، تجعله يشخص الجماعة، ويجسد سلطته بصورة مادية حقيقية⁽¹²⁾.

من جهة أخرى إن العامل الذي يشكل عنصراً مهماً لتجسيد السلطة هو تخصيص الأفراد والجماعات لوظائف معينة، الاقتصادية للتبادل، والعسكرية للقيادة، والدينية للعبادة، وهي وظائف تعطى من يمارسها أهمية أكبر من تلك التي توليها لباقي

أعضاء الجماعة، باعتبار أن مصير الجماعة، وحتى وجودها ذاته يتوقفان على هذه الوظائف المتميزة، وبما أن التفرقة بين الإنسان ووظيفته ليست مفهوماً كامل الوضوح، وإنما هي سمة حضارية خاصة ببعض المجتمعات، لذلك فإن السلطة تعتبر في كثير من المجتمعات كالحق الشخصي⁽¹³⁾.

ومن ثم، فإن كل هذه العوامل والظروف التي نتج عنها التخصيص في الوظائف الاقتصادية والعسكرية والدينية وتملكها الخاص هي من أهم الوقائع التي تسهم في تجسد السلطة، وتحولها إلى سلطة فردية⁽¹⁴⁾.

إن عدم انقسام السلطة التي كان يمكن التسامح معها في الجماعات الصغيرة الحجم، لا تقوى على البقاء عندما تعجز ألياتها؛ مع كبر الحجم السكاني؛ على تنظيم مشاكل السكان، واحتياجاتهم، وحلها، ومواجهة المصاعب، والكوارث الطبيعية، مثل المجاعة، والجفاف، والفيضانات، والأوبئة القاتلة، كما أن المجتمع عندما يتزايد أفرادُه يتطلب سلطة مسيطرة قادرة على الحفاظ على تماسك الجماعة والتحامها الاجتماعي.

إن ظهور الملك أو الشخص؛ كتجسيد للسلطة؛ لا يعني أنه مجرد تجاوب مع مقتضيات ظهورها، بل إنها تقابل رغبة وقدرة لدى بعض الشخصيات لاستغلال الظروف في إزاحة نظام قديم بل وفرصته مناسبة؛ لكي يفرض ذاته⁽¹⁵⁾.

غير أنه لا يكفي أن توجد كل هذه العوامل والدوافع؛ لكي تظهر السلطة الفردية تلقائياً من وحي ذاتها، بل لا بد أن يقابل ذلك وجود القابلية والاستعداد النفسي والذهني لدى الأفراد والجماعة، كما أن الاحتكاك يولد وعياً بضرورة التغيير العام للحالة القائمة، بل ورغبة البعض في تحطيم النظام القديم، وقيادة نظام جديد طبقاً لتصور ما، يمكن أن يكون عليه حالهم في ظل نظام اجتماعي آخر يحقق لهم غايتهم في المستقبل بشكل أفضل، وذلك عندما يتأكد وجود فكرة مهيمنة بالرغبة في الخروج من حالة رأوا أنها أسوأ إلى حالة أفضل؛ حسب رؤيتهم.

يمكن القول من كل ذلك إن فردية السلطة هي خاتمة المطاف لعملية تلتحم فيها عوامل محسوسة من ذهنية جماعية وقدرات إنسان⁽¹⁶⁾، على أن بعض الأسئلة تظل مطروحة وهي: إذا كانت السلطة الفردية تعني صعود بعض الأفراد بالذات للحكم، فإن الأمر يتطلب معرفة كيف يحدث ذلك الانقسام بين أفراد الجماعة؟، وكيف يصبح للبعض أن يأمر، ويلزم البعض الآخر بالطاعة؟

إن الرد على هذا السؤال يمثل أساس السلطة الفردية، وهو كان، وما يزال، محل نقاش في إطار محورين، وهما: من هو قائد عملية التطوير والتغيير الاجتماعي؟ أهي الجماعة أم الفرد؟، وكيف يحدث فعليا هذا الانقسام؟ على أنه إذ تجاوزنا الجدل حول المحور الأول، وهو من يقرر عملية التغيير، فإنه فيما يتعلق بالمحور الثاني، يمكن القول، ووفقا للعوامل السابقة، إن السلطة تعطى حسب الدراسات التاريخية القديمة إلى المقاتل أو الكاهن (سلطة دينية)⁽¹⁷⁾. أما اليوم فتكون؛ حسب وجهة نظرنا؛ بحسب ما يؤديه الفرد من خدمات ووظائف، وما يمتلكه من قدرات بدنية، أو ذهنية أو مالية⁽¹⁸⁾، فيتم فرز أولئك عن غيرهم، كما أنه في هذا السياق، وأقول أحيانا وليس دائما، وبحسب ثقافة المجتمعات، يتم فصل الجنس عن بعضه، فالذكور في الغالب دون الإناث، ومن لديهم الخبرة عن أولئك الذي يجهلونهما، والذين يحاربون عن العاجزين، فالمحاربون هم في الغالب الذين ينفردون بالسلطة في لحظة زمنية معينة من تطور حياة الجماعة، وإن كانت هذه السلطة لا تتماثل صورها في كل المجتمعات.

المطلب الثالث - أوجه السلطة الفردية ودرجاتها :

رغم أن الفردية؛ وحسب وجهة نظر البعض؛ تبدو كأنها الشكل الأبسط والأكثر طبيعية للسلطة، إذ لا يستدعي هذا الشكل تجريدا، بل يقوم على أساس ملموس لعلاقات الإنسان بالإنسان، ومما لاشك فيه قابلية هذه العلاقات إلى أن تترجم في صيغ غير محدودة، لذلك فالسلطة الفردية؛ وإن كان نموذجها الفرد ومثالها التقليدي كما ذكرنا آنفا هو الحاكم في الأنظمة الملكية؛ فالأخير يحقق من خلال الطابع الشخصي لمشروعه نوعا من النموذج الكامل للسلطة الفردية⁽¹⁹⁾، مما دفع البعض قديما إلى تسميتها بالبطغيان، وتموت بموت صاحبها بل واستباحوا قتله⁽²⁰⁾، وتجدر الإشارة إلى أن صيغ هذا الشكل من السلطة ودرجاته تتعدد وتتنوع مظاهرها، والتي لازالت قائمة في عهد الدولة الحديثة .

فالسلطة الفردية لا تظهر بأشكال مماثلة في كل مكان وزمان، وأنها تخضع كنتيجة لطبيعتها، وتحت تأثير عوامل الممارسة التجريبية، يظهر تمايز شديد التدرج بين أشكال السلطة الفردية، غير أن هذا التمايز لا يغير من السمة الأساسية التي تجمع بين جميع أشكالها، وهي الشخص الذي يقود فهو يتمتع في آن واحد بممارسة السلطة وبملكيتها، كما أن هذه الفروق إنما تتطابق أو تقابل درجات معينة من مؤسسة

السلطة⁽²¹⁾، بحيث تتوازي ودرجة انفصال السلطة عن الشخص، وهكذا، إذا كان من الصعب أن تظل ممارسة الأمر في جماعة اجتماعية دوماً على حالتها الفردية المحضة، فإن السلطة الفردية تتقلص مع كل اتجاه للتمأسس، (أي العمل في إطار مؤسسات سياسية بحيث تصبح منفصلة عن شخص الحاكم)، مع اتجاه الحاكم لخلق نظم وأجهزة تعمل بجانبهم ولمصلحتهم، ومع أن السلطة الشخصية للقائد لوحدها وبأصلها تبرر حقه في الأمر، إلا أنه سرعان ما تتضمن إليها مكانة الوظيفة التي يقوم بها، ويضاف إليهما الاعتبار للفكرة التي تؤمن بها الخدمة، لذلك فإن هذه السلطة وإن بدأت بسلطة تاريخية طبيعية، فإنها انتهت إلى أن طاعة صاحبها ترجع إلى وظيفته أكثر من رجوعه إلى ماهيته أو مكانته الشخصية، غير أن ذلك لا يعنى - البتة - أن المرء أصبح أمام صور السلطة ومأسستها، بل إنه مازال أمام سلطة تتميز برجحان واضح للوضع الشخصي للقائد الذي يحوز امتياز كبير بين الناس.

المطلب الرابع - السلطة الإقطاعية كنموذج للسلطة الفردية :

لقد قابل ظهور السلطة الفردية، من الناحية الاقتصادية، ظهور نمطين رئيسيين من الأنظمة تلا أحدهما الآخر، وهما: نظام الزراعة القائم على الرق والنظام الإقطاعي. إن نظام الزراعة القائم على الرق ساد قديماً لفترة طويلة في مناطق كثيرة ودعم وجود سلطة مركزية، وظهر سلطة فردية مطلقة لا تعترف بالرق وهم غالبية السكان، بأي حق خاص أو عام، أي مجرد أشياء تلتصق بالأرض ذاتها وتنتقل معها. أما النظام الإقطاعي، فقد قام على أنقاض مجتمع الرق والقبائل البربرية، وساد في أماكن كثيرة من العالم، ولمدد طويلة قديماً، وطيلة العصور الوسطى، بل واستمر حتى عهد قريب، ويستحق هذا النظام التوقف عنده باعتباره نموذجاً تجسدت فيه السلطة الفردية، كما أنه يمثل مرحلة وسطى بين السلطة الفردية الخالصة ومأسستها.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الإقطاعي كان له أثر كبير على حقوق الإنسان لما ألحقه بالإنسانية من اضطهاد وظلم وتعسف فمن الانتهاكات التي لحقت بحقوق الإنسان في ظل هذا النظام، إن المالك الإقطاعي له حق التصرف المطلق في إقطاعيته. وإن كان هذا الأخير ينتمي إلى عصور لا توجد فيها الدولة، إلا أن تلك العصور لم تكن تخلو من وجود منظمات اجتماعية قوية تؤمن الوظائف التي ستصبح فيما بعد مجال عمل الدولة، ويمثل الإقطاع واحد من أكثر هذه الأنظمة البديلة، التي تقوم مقام الدولة احتمالاً، بل أن الدولة تاريخ، وخاصة في أوروبا، قد قامت على أنقاض أركانه،

لذلك يتناول هذا المطلب السلطة الإقطاعية كنموذج للسلطة الفردية، وذلك من خلال تباين طبيعتها وسماتها الأساسية.

فالجدير بالذكر أن الإقطاع؛ كما يشير البعض؛ هو نظام عالمي خرج من رحمه ما يعرف بالمجتمع الدولي (يجب الإشارة إلى أن النظام الإقطاعي كان سبباً في ميلاد اللبنة الأولى لحقوق الإنسان للحفاظ على كرامته وضمن حقوقه الطبيعية كافة، والتي نصت عليها فيما بعد المواثيق والاتفاقيات الدولية)⁽²²⁾، إلا أنه يجب الانتباه من تعميم معنى كلمة الإقطاع، فالأخير بشكل عام لم يتحقق في كل مكان على نفس المستوى والنسق، لذلك تبدو الخريطة الإقطاعية مختلفة أشد الاختلاف.

وتجدر الإشارة إلى أن حديثنا عن المجتمع الإقطاعي في هذا المطلب لا اعتبارات تتعلق ببعض أشكال العلاقات الإنسانية، وبيعض الفكر العرفي المتحول بصورة تدريجية إلى مؤسسات ونظم، غير أن الإقطاعية وإن لم تظهر تاريخياً كقوة واحدة، إلا أنه يمكن اعتبارها بمثابة نوع مهم للتنظيم السياسي- الاقتصادي، فهو - من جهة - نظام مركب تجتمع فيه ثلاثة أمور⁽²³⁾: نظام الأموال، شكل معين للولاء السياسي، وحالة ذهنية تؤسس علاقة الأفراد فيما بينهم، وهذه السمات لم تكن تجتمع في كل مكان يوجد فيه الإقطاع، غير أن المهم هنا هو التأكيد على أنه حيث يوجد النظام الإقطاعي تكون للتبعية الشخصية والعلاقات الاجتماعية الفردية الأولوية على القواعد المجردة في تنظيم الجماعة، ومن هنا تظهر أهم السمات السياسية للسلطة الإقطاعية المتمثلة في الآتي :

أولاً - شخصية العلاقات: إن المجتمع الإقطاعي مجتمع يرفض كل سلطة خارجة عنه تتدخل في شؤونه، ففكرة الدولة ومفهوم السلطة العامة والعاملة باسم المصلحة العامة والتي تمارس نوعاً من الإكراه على الأفراد هي فكرة بعيدة عنه، ولذلك فإن ما يميز النظام الإقطاعي من الناحية السياسية هو "العهد والارتباط الشخصي؛ أي الإيمان بهذه الجماعة و الولاء والإخلاص لها، فالذي يقود هو الفرد، وليس كياناً أو مؤسسة، ومن هنا كانت جميع النظم والمؤسسات الإقطاعية تقوم على قاسم مشترك وهو الإخلاص لشخص القائد، وبالتالي الخلط بين السلطة وبين من يمارسها.

ثانياً - التسلسل الهرمي: إن الأذهان التي لم تكن تتصور المجردات إلا بصعوبة، ولا تتعلق إلا بما هو محسوس صعب عليها التصور المجرد للدولة، من هنا حرمت العلاقات الإنسانية من قيامها على أساس مؤسس، أو على طاعة قواعد ونظم تمثل خضوعاً لقانون أعلى من السيد الإقطاعي الأعلى، وبالتالي ارتكاز السلطة على علاقات شخصية بين

الأعلى والأدنى لا تجعل الفرد فيها خادماً لفكرة أو مؤسسة بقدر ما هو خادم شخص يخلص له أحياناً حتى الموت.

غير أن التبعية الفردية، وما يستتبعها من خضوع شخصي في النظام الإقطاعي إنما تقوم على التعددية والتدرج، حيث إن الفرد في الإقطاعية يخضع لسلسلة متصاعدة تنتهي عند سيد الإقطاعية، الذي بدوره يقع تحت خضوع سيد أعلى منه، وهكذا يتصاعد سلم هرمي للتبعية حتى نصل إلى سيد الأسياد الإقطاعي⁽²⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الإقطاعي يتمتع بطاقة كبيرة جداً على التدمير الذاتي تدفعه إلى خلق نظام سياسي شديد التركيز من شأنه المضي قدماً في مؤسسة السلطة السياسية التي يحركها، فالنظام الإقطاعي يأخذ بتقاليد الحكومة المركزية من خلال بنية حديثة تتميز بالثبات والتجرد من العلاقة الشخصية، الأمر الذي قدم شيئاً جديداً إلى نظرية الحكم وعدل وطور التشريعات الإقطاعية، لتتحول إلى استخدامات جديدة تبعاً للظروف الجديدة، كما نزع - الملك الإقطاعي - منذ أن أصبحت الآليات التقليدية غير قادرة على الإكراه السياسي والقانوني إلى ممارستها على يد مؤسسات الدولة، إن ذلك هو ما يفسر نشأة أو وجود الواقع الدولي ونشوء نظام سياسي مستقل ومؤسس على أنقاض النظام الإقطاعي⁽²⁵⁾.

من جهة أخرى، كان البحث عن الأمن وظهور فكرة الحماية له دور كبير في تحول جوهر السلطة الإقطاعية لسلطة مؤسسة أي تجنب الفوضى التي ضربت أطنائها في إقطاعيات القرون الوسطى، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي الذي تشهد عليه الحقول المحتاجة من قبل المتحاربين والمواسم الضائعة والتجارة المشلولة بسبب قلة أمن الطرقات، هذه كوارث محسوسة ليس من الصعب ربطها بالصراعات حول مركزية القيادة، كما أن فكرة الحماية قد تحولت إلى مبدأ حقيقي ينفصل عن مجرد العلاقة الشخصية والمصلحة المباشرة؛ ليصبح ناتجاً ومرتبطة بفكرة العدالة ذاتها. لقد أصبح الملك شخصية عامة له حقوق وعليه واجبات وأولى واجباته تحقيق العدل، وإشاعة السلام، ومنع الظلم، والحكم بالقانون، وبسط الحماية على الجميع، على ألا يستند في ذلك على ملكيته، أو على كونه سيداً إقطاعياً، بل كونه يحمي أفراداً ويدافع عن كيان عام، وهكذا يجد المرء في العصر الإقطاعي جملة من العوامل التي ستضع نهاية بهذا الشكل من السلطة؛ فمن جهة تبرز الغاية الاجتماعية وبشكل ملموس عجز السلطة التي يكمن أساسها في الصفات الخاصة لمن يفرضاها، فتميل إلى اتجاه تكوين مؤسسة قوية التي باستمرارها تمثل الضمانة الوحيدة لخدمة الصالح العام بشكل منتظم، ومن جهة

أخرى، فإن السلطة نفسها تلقى دعماً للسير في هذا الاتجاه مدعومة في ذلك بمساندة ذهنية عامة تدفع نحو التشريع بميلاد مؤسسة تمثل الحل النهائي لمنازعات القوى المتنافسة على السلطة، كما أنها تجد أساساً دائماً لها يتجاوز بسلطته الشخصية العابرة التي تمارس تلك السلطة.

إن حديثنا عن المجتمع الإقطاعي كمثال للسلطة الفردية، لما رأيت من تشابه كبير لما نعيشه اليوم في الأنظمة العربية، فقد أصبحت القوة والمال هما النفوذ الذي يحكم به الفرد، ليُجعل من الشعوب العربية حبيسة حكم الفرد التي عانت منه ولا تزال.

خاتمة البحث .

يجب التذكير في ختام البحث أنه بالإضافة إلى العوامل التي ذكرت أعلاه، والتي من خلالها تتكون سلطة الفرد، أو ما يعرف بالسلطة الفردية، توجد عوامل أخرى ناتجة عن طبيعة الإنسان نفسه؛ أي طبيعة الجماعة، أو المجتمع، والذين بتصرفاتهم يجعلون الفرد يحتكر السلطة ويعتبرها ملكاً له، فالجماعة جعلت منه الحامي والمنفذ الوحيد لها، وتصفق له في نجاحات، كانوا هم سبباً فيها ليس هو، وهذا موجود في أغلب الأنظمة الجمهورية، والملكية، ويكاد لا يكون له استثناء، فإذا نظرنا بعمق إلى أنظمة الحكم المعاصرة، نجد الكثير منها لما ينتقل مبدئياً - من حيث النص الدستوري- إلى نظام حكم ديمقراطي، بل إنها توصف علمياً من أنظمة حكم الفرد المطلق حيث تكون إرادة الحاكم الفرد ملكاً، أو سلطاناً، أو أميراً، أو رئيس جمهورية، هي مصدر السلطات، والدستور، أو النظام الأساسي في هذه الدول، إما أنه يحتفظ للحاكم بالسلطة المطلقة بشكل صريح، أو أنه يلتف على المواد الدستورية التي تقول إن الشعب مصدر السلطات بمواد دستورية أخرى تجهض هذا المبدأ الديمقراطي الجوهري، وتتيح للحاكم الفرد أن يحتفظ بالسلطة والثروة والنفوذ، ويوزعها كيف ما شاء في شكل "مكرمات"، حينما يشاء؛ سواء احتاج ذلك منه إلى تعديل الدستور- (لعل من أبرز الأمثلة ما حدث في الجزائر أبان تولى الرئيس السابق أبو توفيق مقاليد الحكم وكان الغرض تمديد ولايته)- وكذلك تزوير إرادة المواطنين، أو دون حاجة لتعديل الدستور في كثير من الأحيان.

إن السلطة الفردية لها مخاطر كثيرة، قد تجعل من الفرد هو الإله، والعياذ بالله في نظر ضعاف النفوس، إضافة إلى مخاطرها السياسية، والتي قد تتمثل في بعض القرارات غير الصائبة، والتي قد تؤدي ببلد ما إلى حالة الفوضى، فالذي يتحمل مسؤولية القرارات، ليس الحاكم الفرد وحده، بل جميع أفراد الشعب، لذلك وحسب وجهة نظرنا،

إن الاتجاه نحو حكم الجماعة امتثالاً لقوله تعالى (وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ) (26) يكون هو الحكم الرشيد، والذي يمثل الديمقراطية الحقيقية.
قائمة الهوامش.

1. طعمية الجرف. نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي: القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968، ص 75.
2. حمود مخلوف، طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها، أطروحة دكتوراه، جامعة قسطنطينية، الجزائر، 2009، ص 10.
3. جان جاك روسو. أصل التفاوت بين الناس، ترجمة: بولس غانم، اللجنة اللبنانية للترجمة، بيروت، 1972، ص 106.
4. BURDEAU, Georges. *L'État*. Editeur Seuil, 1970, p. 26-27.
5. دانكان، جان ماري: علم السياسة، ترجمة محمد عرب، مكتبة الانجلو المصرية، 2005، ص 133.
6. هذا لا يعني أن الأنظمة الأخرى لا تحمل في طبيعتها فكرة السلطة الفردية.
7. BURDEAU, Georges. *Institutions Politiques et droit Constitutionnel*, éd 15^{ème}, Paris, LGDJ. 1972, p. 184.
8. LA PIERRE, (Jean-William) *Le Pouvoir Politique*, éd, Broché 1969, p.529.
9. BURDEAU, G. Op. Cit., p. 109.
10. مقابلة مع د. ضوء مفتاح أبوغرارة أستاذ القانون بجامعة طرابلس، بتاريخ 2021/1/13
11. عبد الرضا الطعان. مجموعة محاضرات في مفهوم الثورة في إطاره النظري، مجموعة محاضرات غير منشورة أقيمت على طلبة الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1978-1979.
12. كمال الغالي. تطور السلطة السياسية، بحوث في القانون الدستوري، دمشق، 1964، ص 5.
13. بول كلافال. المكان والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990، ص 42.
14. كمال الغالي. المرجع السابق، ص 18-20.
15. رياض عزيز هادي. المشكلات السياسية في العالم الثالث. جامعة بغداد، كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد، 1979، ص 85.
16. برتراند راسل. السلطة والفرد: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 30.
17. منصور ميلاد يونس. القانون الدستوري والنظم السياسية: ليبيا، دار الكتاب الوطنية، 2008، ص 78
18. ¹ MARSAL, Maurice. *L'autorité*. Paris, 6^{ème} éd, P.U.F, 1982, p. 18.
19. دانكان، جان ماري. علم السياسة. المرجع السابق، ص 123-126.
20. جون باولو. الفكر السياسي الغربي، ترجمة محمد راشد خميس، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص 188.
21. المقصود بمأسسة السلطة: عملية قانونية يتم عبرها نقل السلطة السياسية من شخص الحكام إلى كيان مجرد، لمزيد من التفاصيل انظر:

22. BURDEAU, G : *Le Pouvoir politique et l'État*. LGDJ, 1942, p.210.
23. عادل عبد الحفيظ كندير ، مذكرات حقوق الإنسان لطلبة السنة الثانية قانون، جامعة طرابلس ، 2010، ص26.
24. توشار جان، وآخرون. تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1987، ص 136.
25. CALMETTE, Joseph . *Le Monde Féodal*. Paris, éd, Presses Universitaires de la France, 1946, p. 166.
26. STRAYER, Joseph R. *Les origines médiévales de l'Etat moderne*. Paris, Payot, 1979, p. 18.
27. القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38، وهي سورة مكية عدد آياتها 58 آية.